Zagazig J. Agric. Res., Vol. 33 No. (6) 2006 1233 - 1246

أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على التوظف فى القطاع الزراعى

إبراهيم سليمان - محمد صلاح منصور- محمد جابر عامر
محمد الشحات الزعبلاوى
قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

Accepted 20 / 9 / 2006

الملخص: يحتل القطاع الزراعي المصري مكانه بارزة في تشغيل القوى العاملة، وبصفة خاصة تشغيل العمالة الأسرية أو العائلية باعتبار أن العمالة البشرية الزراعية أحد عناصر الإنتاج الزراعي، ولذلك فان تنمية الموارد البشرية الزراعية تعتبر من محددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي في مصر، وتحقيق التنمية الاقتصادية يكمن فى استثمار الموارد البشرية، وهذا يتطلب التركيز على وضع استراتيجيات تؤدى إلى تحسين استخدام الطاقات البشرية فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، فمهما زادت الاستثمارات فلا يمكن أن تأتى بثمارها ما لم يكن هناك استثمار موازى لها في تنمية الموارد البشرية.

لذلك هدفت الدراسة الى بيان أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على تطور كل من العمالة الزراعية، وأهمية العمل الزراعى فى جملة العمالة المصرية، وأجر العامل الزراعى مقارنة بانتاجيته. وتمت المقارنة فى فترتى ما قبل وبعد التحرر الاقتصادي، علاوة على مقارنة هذه المؤشرات بنظيرتها فى القطاع الزراعى.

واعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة للفترة (١٩٨٢-٢٠٠٢) باعتبار أن فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٢-١٩٨٧)، وفترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٨-٢٠٠٢).

وأظهرت الدراسة أن معدل النمو السنوى للعمالة الزراعية انخفض خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، بينما خلال نفس الفترة ارتفع هذا المعدل بالنسبة لجملة العمالة المصرية، وربما يرجع ذلك الى إحلال الآلة الزراعية محل العمل الزراعى، علاوة على ارتفاع معدل التعليم بين شباب الريف وعزوفهم عن العمل الزراعى ورغبتهم فى الهجرة من الريف الى

الحضر، حتى لو لم تتوافر لهم فرص عمل فى الحضر باعتبارها تكسبهم مكانة اجتماعية ظاهرية.

وتبين عدم وجود أثر معنوى لسياسات الإصلاح الاقتصادي على الأجر الحقيقى للعامل الزراعى واعتبر ذلك سبباً آخر لعزوف الشباب عن العمل الزراعى. وبرغم انخفاض مستوى أجر العامل الزراعى عن العامل الغير زراعى صاحب تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي زيادة فى مستوى النمو لأجر العامل الغير زراعى عن نظيره الزراعى فزادت الفجوة بينهما.

وبالرغم من ارتفاع إنتاجية العامل الزراعى بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي الا أن معدل التغير السنوى انخفض. بعكس إنتاجية العامل غير الزراعى التى ارتفع معدل التغير السنوى لها، وبرغم انخفاضها بعد تطبيق سياسات الإصلاح الا انها تفوق نظيرتها للعمل الزراعى حيث تمثل أكثر من أربعة أضعاف إنتاجية العامل الزراعى.

وفى كلا القطاعين الزراعى وغير الزراعى انخفضت نسبة الأجر إلى الإنتاجية بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، مما يوضح عدم تناسب الأجر مع الإنتاجية بالنسبة للعامل الزراعى وغير الزراعى خلال فترتى المقارنة، وكان عدم التناسب أشد خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وأكثر شدة للعمل الزراعى عن غير الزراعى.

كلمات افتتاحية: التوظف، الإصلاح الاقتصادي، القطاع الزراعى.

المقدمة:

تعد سياسات الإصلاح الاقتصادي من أهم التحديات التي واجهت الاقتصاد المصري منذ بداية النصف الثاني من الثمانينيات، نظرا لأن تلك السياسات تندرج ضمن إطار حزمة من الآليات التي تعرف ببرامج التكيف الهيكلي والتي تعتمد على الحد من تدخل الدولة المباشر في الأنشطة الاقتصادية، وعلى أن يقوم القطاع الخاص بالدور الأساسي في النشاط الاقتصادي مع تقليص دور القطاع العام، وبصبح الدافع على النشاط الاقتصادي هو حافز الربح، مع التوجه إلى المزيد من حرية القطاع الخاص، ولكن لا يعنى تعطل مسئولية الدولة عن إدارة السياسة العامة، وإنما يعنى استخدام السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل توجيه موارد المجتمع وطاقاته إلى المسار الصحيح، وتعتبر عملية التحول للاستثمار الخاص عملية سياسية في المقام الأول لأن هذا يعنى

إعادة تغيير توزيع الدخل والموارد، ولم يكن القطاع الزراعي بمعزل عن باقي قطاعات الاقتصاد القومي فقبل برنامج الإصلاح الاقتصادى تمثل التدخل الحكومي في التحكم في قرارات الإنتاج الزراعي والتركيب المحصولى وفى تسويق وتسعير الحاصلات الزراعية وفرض حصص التوريد الإجبارى لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية، كما اتسمت السياسة الزراعية المصرية خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي بأنها كانت سياسة تميزية لصالح المستهلك على حساب قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى خاصة قطاع الزراعة، لذلك بدأت خطوات رائدة في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فى قطاع الزراعة منذ عام ١٩٨٧، وتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى العديد من الإجراءات بعضها يتعلق بالسياسة السعرية والتسويقية الزراعية والبعض الآخر يتعلق بالتجارة الخارجية الزراعية، بالإضافة إلى الإصلاح المؤسسي، مع تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على استزراع الاراضى الجديدة. ويحتل القطاع الزراعي المصري مكانه بارزة في تشغيل القوى العاملة، وبصفة خاصة تشغيل العمالة الأسرية أو العائلية باعتبار أن العمالة البشرية الزراعية أحد عناصر الإنتاج الزراعي، ولذلك فإن تنمية الموارد البشرية الزراعية تعتبر من محددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يتطلب استثمار وإدارة الموارالبشرية بوضع استراتيجيات تؤدى إلى تحسين استخدام الطاقات البشرية في مصر، فمهما زادت الاستثمارات لا يمكن أن تأتى بثمارها ما لم يكن هناك استثمار موازى لها في تنمية الموارد البشرية.

مشكلة البحث:

شهد سوق العمل فى مصر خلال العقدين الآخرين العديد من المتغيرات والظواهر الاقتصادية متمثلة فى انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذى ترتب عليه تغير ملحوظ فى بعض المتغيرات الاقتصادية القومية الهامة، والمتمثلة فى الإنتاج المحلى والاستثمارات والتجارة الخارجية، والتى انعكست بدورها على التوظف والأجور سواء على مستوى القطاع الزراعى أو المستوى القومى، لذلك تكمن مشكلة البحث فى مدى تأثر مستويات التوظف والأجور وإنتاجية العامل المصاحبة للتغيرات الهيكلية التى أعقبت تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

الهدف من البحث:

يهدف البحث الى بيان أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على كل من حجم العمالة الزراعية، وإنتاجية العامل الزراعى، وأجر العامل الزراعى، ونسبة الأجر الى الإنتاجية، مقارنة بالقطاع الغير زراعى، وما كانت عليه تلك المؤشرات قبل التحرر والاصلاح الاقتصادي.

مصادر البيانات وطرق التحليل:

تم الاعتماد على البيانات المنشورة وغير المنشورة من عدة مصادر رسمية أهمها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وزارة التخطيط، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، بالاضافة الى موقع منظمة الاغذية والزراعة على الشبكة الدولية للمعلومات، والتى تضمنت بيانات عن حجم العمالة الزراعية والغير زراعية، والأجور، والإنتاجية، وحجم الإنتاج الزراعى، والميكنة الزراعية، والمساحة المزروعة وغطت الفترة من ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٢.

وتم تحليل ثلاثة مؤشرات هى حجم وتطور العمالة وأجر العامل وانتاجيته سواء فى القطاع الزراعي أو الغير زراعى.

تطور العمالة الزراعية : تم مقارنة المتوسط السنوى ومعدل التغير السنوى فى حجم العمالة الزراعية خلال فترتى المقارنة، وكذلك مقارنته بالعمالة الكلية، مع توضيح أهمية العمل الزراعي فى جملة العمالة المصرية خلال فترتى المقارنة، وحسبت أهمية العمل الزراعي فى جملة العمالة المصرية من المعادلة(١).

$$\text{أهمية العمل الزراعي فى جملة العمالة المصرية} = \frac{\text{عدد العاملين فى الزراعة}}{\text{عدد العمالة المصرية}} \times ١٠٠ \quad \text{..... معادلة (١)}$$

أجر العامل الزراعي : حسب المتوسط السنوى ومعدل التغير السنوي لأجر العامل الزراعي خلال فترتى المقارنة، وقورن بأجر العامل الغير زراعي، وتم تقدير أجر العامل بالأسعار الحقيقية باستخدام الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة باعتبار سنة الاساس (١٩٨٦=١٠٠)، كما تم مقارنة نسبة أجر العامل الزراعي إلى المتوسط العام لأجر العامل فى مصر خلال فترتى

المقارنة أى فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، وفترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصـــادي، أى (١٩٨٢-١٩٨٧)، (١٩٨٨-٢٠٠٢) على الترتيب.

إنتاجية العامل الزراعي: حسب المتوسط السنوى ومعدل التغير السنوي لإنتاجية العامل الزراعي خلال فترتى المقارنة بالدراسة، كما قورنت بانتاجية العامل الغير زراعي، وكذلك بنسبة الأجر إلى الإنتاجية لبيان مدى تناسب معدل تغير الأجر مع معدل تغير الإنتاجيـــة، وأخيـــراً تـــم مقارنة تغير إنتاجية العامل الزراعي المصاحبة لتطور الانتاج الزراعي، وحسبت إنتاجية العامـــل الزراعي من المعادلة (٢).

$$\text{إنتاجية العامل الزراعي} = \frac{\text{القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعى}}{\text{عدد العمال الزراعيين}} \quad \ldots\ldots\ldots \text{معادلة (٢)}$$

ونظرا لقصر فترة الدراسة خلال مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي(١٩٨٢- ١٩٨٧) استخدمت الدراسة الدالة الأسية لقياس معدل النمو السنوي، وتمثله المعادلة (٣)

$$r = \frac{Ln\,(Y_t) - Ln\,(Y_0)}{T} \quad \ldots\ldots\ldots \text{معادلة(٣)}$$

حيث :

r = معدل النمو السنوي للمتغير Y

Y_t = القيمة فى السنة t

Y_0 = القيمة فى سنة الأساس

T = عدد السنوات بين (t ,0)

Ln = تمثل اللوغاريتم للأساس الطبيعى

علما بان المعادلة(٣) مشتقه من الدالة المبينة فى معادلة (٤)

معادلة (٤)..... $Y_t = Y_0 e^{rt}$

واستخدمت الدراسة معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٥) لقياس معدل النمو السنوي فى المعادلة (٦) لمرحلة الإصلاح الاقتصادي أى الفترة (١٩٨٨- ٢٠٠٢) لقياس الاثر التراكمى لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

معادلة(٥) .... $Y_t = b0 + b_t$

معادلة(٦) ..... $r = \frac{b}{Y}$

حيث : bt ،$b0$ معالم الدالة المقدرة

Y_t القيمة المقدرة فى السنة t

Y المتوسط السنوي للمتغير Y

وإذا لم تثبت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار b يعتبر معدل النمو المقدر يؤول للصفر.

النتائج والمناقشة:

تطور العمالة الزراعية: بلغ المتوسط السنوى لعدد العاملين فى الزراعة حوالى ٤,٣مليون عامل خلال فترة ماقبل الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٢-١٩٨٧)، ارتفع إلى حوالى ٤,٨ مليون عامل خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٨-٢٠٠٢) كما هو موضح بجدول (١)، حيث بلغ معدل النمو السنوي للعمالة الزراعية حوالى ١,٢% خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، انخفض إلى حوالى ١,١% خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي. بينما قدر معدل النمو فى جملة العمالة المصرية بحوالى ٢,٦% خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، ارتفع قليلاً إلى ٢,٧% سنوياً خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي .

ويتضح من جدول (١) أن أهمية العمل الزراعي فى جملة العمالة المصرية انخفضت من حوالى ٣٦,٩% خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، إلى حوالى ٣١,١% خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

ويستنتج من ذلك أن معدل النمو السنوى للعمالة الزراعية قد انخفض خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، بينما ارتفع خلال نفس الفترة بالنسبة لجملة العمالة المصرية، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى إحلال العمل الآلى الزراعى محل العمل البشرى الزراعي كما يتضح من جدول (١)، حيث بلغ متوسط عدد الأفدنة التي يخدمها جرار زراعي نحو ١٢,٣ فدان فى فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، انخفض إلى نحو ٩,٩فدان كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، مما أدى إلى ارتفاع متوسط عدد الأفدنة التي يخدمها عامل زراعي من ١,٤فدان فى فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي إلى ١,٥فدان كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، علاوة على ارتفاع معدل التعليم بين شباب الريف وعزوفهم عن العمل الزراعي ورغبتهم فى الهجرة من الريف إلى الحضر، سعياً لتحقيق مكانة اجتماعية حتى لو لم يتوفر عمل مناسب.

أجر العامل الزراعي: يتضح من جدول (٢) أن متوسط الأجر السنوى الحقيقى للعامل الزراعي بأسعار (١٩٨٧/٨٦) بلغ حوالى ٥٩٩,٦ جنيه خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، انخفض إلى حوالى ٣١٩ جنيه خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وبينما انخفض أجر العامل الزراعي بنحو -١١,٦% سنوياً خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، لم تثبت معنوية أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الأجر الحقيقى للعامل الزراعي خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، مما يعتبر سبباً آخر لعزوف الشباب عن العمل الزراعي.

وبمقارنة الأجر الحقيقى للعامل الغير زراعي بنظيره الزراعى بجدول (٢) يتبين انخفاض متوسط أجر العامل الغير زراعي من حوالى ٢١٣٩ جنيه سنوياً خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، إلى حوالى ١٧٢٣جنيه خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي،ولكن زال يزيد عن أربعة أضعاف أجر العامل الزراعي، كما تحول معدل التغير السنوي لأجر العامل الغير زراعي من تناقص بحوالى -٠,١% خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، إلى زيادة معنوية حوالى ٢% سنوياً خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح

الاقتصادي، وهذا سبب ثالث لعزوف الشباب الريفى عن العمل الزراعي ورغبتهم فى الهجرة للحضر للحصول على عمل غير زراعي، ومحصلة ذلك انخفاض نسبة أجر العامل الزراعي إلى المتوسط العام لأجر العامل فى مصر من حوالى ١٤% خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، إلى حوالى ٧,٨% خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

إنتاجية العامل الزراعي: يوضح جدول (٢) إرتفاع متوسط إنتاجية العامل الزراعي من حوالى ٢٨٥٧ جنيه فى فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، إلى حوالى ٣٢٢٩ جنيه خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، صاحبه انخفاض فى معدل التغير السنوي من حوالى ٣,٧% خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، إلى حوالى ٢,٨%سنوياً خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وبرغم انخفاض انتاجية العامل الغير زراعي من حوالى ٩٩١٧ جنيه خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي (أكثر من ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل الزراعى) إلى حوالى ٩٢٠٧ جنيه خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، فما زالت تمثل أكثر من أربعة أضعاف إنتاجية العامل الزراعى، وهذا نتيجة ارتفاع معدل التغير السنوي فى إنتاجية العامل الغير زراعى من ٠,١% خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، إلى ١,٥%سنوياً خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، ونتيجة ذلك انخفاض نسبة الأجر إلى الإنتاجية للعامل الزراعي من حوالى ٢١,٤% خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، إلى حوالى ١٠% خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي – جدول (١). بينما بلغت نسبة الأجر إلى الإنتاجية للعامل الغير زراعي حوالى ٢١,٦% خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، وحوالى ١٨,٧% خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

ورغم أن انخفاض نسبة الأجر إلى الإنتاجية خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بالنسبة لكل من العامل الزراعي والغير زراعي يوضح تدهور تناسب الأجر مع الإنتاجية، إلا أن هذا الخلل أشد خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وأكثر شده فى سوق العمل الزراعي عن الغير زراعي.

وانخفاض نمو إنتاجية العامل الزراعي كثيراً عن نمو الانتاج الزراعي جدول (٢)، جدول (٣) يشيران الى أن نمو الانتاج الزراعي فى فترة الإصلاح الاقتصادي يرجع بصفة

أساسية لاستخدام أصناف تقاوى عالية الإنتاجية ونمو القطاع السمكى جدول (٣) واستخدام الميكنة الزراعية جدول (١) ولكن ليس لارتفاع الجدارة الإنتاجية للعامل الزراعي.

جدول١. تطور حجم كل من العمالة والاجور الزراعية والكلية المصرية فى الفترتين (١٩٨٢-١٩٨٧)، (١٩٨٨-٢٠٠٢)

وجه المقارنة	قبل الإصلاح الاقتصادى	الإصلاح الاقتصادي
عدد العاملين فى الزراعة بالمليون	٤,٣	٤,٨
اهمية العمل الزراعي فى جملة العمالة المصرية (%)	%٣٦,٩	%٣١,١
معدل النمو السنوي لجملة العمالة المصرية (%)	%٢,٦	%٢,٧
معدل النمو السنوي للعمالة الزراعية(%)	%١,٢	%١,١
% (اجر العامل الزراعي)/ (المتوسط العام لأجر العامل)	%١٤	%٧,٨
% (الأجر)/ (الإنتاجية) للعامل غير الزراعي	%٢١,٦	%١٨,٧
% (الأجر)/ (الإنتاجية) للعامل الزراعي	%٢١,٤	%١٠
متوسط عدد الأفدنة التى يخدمها جرار زراعي	١٢,٣	٩,٩
متوسط عدد الأفدنة التى يخدمها عامل زراعي	١,٤	١,٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

- البنك الأهلي المصري " النشرة الاقتصادية "أعداد متفرقة .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "الكتاب الإحصائي السنوي " أعداد متفرقة
- وزارة التخطيط " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية " أعداد متفرقة
- موقع منظمة الاغذية والزراعة على الشبكة العالمية للمعلومات
- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى" نشرة الاقتصاد الزراعى" أعداد متفرقة.

جدول٢. تطور الأجور والإنتاجية للعامل الزراعي فى الفترتين (١٩٨٢-١٩٨٧)،(١٩٨٨-٢٠٠٢)

مؤشر التنمية	الفترة	المتوسط السنوى	معدل التغير السنوى
اجر العامل غير الزراعي (جنيه/سنة)	قبل الإصلاح الاقتصادى	٢١٣٩	-٠,١%
	الإصلاح الاقتصادى	١٧٢٣	٢%
اجر العامل الزراعي (جنيه/سنة)	قبل الإصلاح الاقتصادى	٥٩٩,٦	-١١,٦%
	الإصلاح الاقتصادى	٣١٩	٠,٠%
إنتاجية العامل غير الزراعي (بالجنيه)	قبل الإصلاح الاقتصادى	٩٩١٧	٠,١%
	الإصلاح الاقتصادى	٩٢٠٧	١,٥%
إنتاجية العامل الزراعي(بالجنيه)	قبل الإصلاح الاقتصادى	٢٨٥٧	٣,٧%
	الإصلاح الاقتصادى	٣٢٢٩	٢,٨%
الإنتاج الزراعى (مليون جنيه)	قبل الإصلاح الاقتصادى	١٢٥٦٧	٦,٢%
	الإصلاح الاقتصادى	١٥٤٧٤	٤,٧%

المصدر:

(١) جمعت وحسبت من :

- البنك الأهلي المصري " النشرة الاقتصادية "أعداد متفرقة .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "الكتاب الإحصائي السنوي " أعداد متفرقة
- وزارة التخطيط " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية " أعداد متفرقة

(٢)قدر معدل النمو السنوي من تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لفترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٨-٢٠٠٢) بالجدول (٤)

(٣)قدر معدل النمو السنوي لفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٢-١٩٨٧) باستخدام المعادلة (٣)

جدول٣. تطور هيكل الانتاج الزراعى فى الفترتين (١٩٨٢-١٩٨٧)، (١٩٨٨-٢٠٠٢)

مؤشر التنمية	فترة المقارنة	المتوسط السنوى
الأهمية النسبية للإنتاج النباتى فى الانتاج الزراعى (%)	قبل الإصلاح الاقتصادى	%٦٥,٣
	الإصلاح الاقتصادى	%٦٥,١
الأهمية النسبية للإنتاج الحيوانى فى الانتاج الزراعى (%)	قبل الإصلاح الاقتصادى	%٣١,٣
	الإصلاح الاقتصادى	%٢٩,٦
الأهمية النسبية للإنتاج السمكى فى الانتاج الزراعى(%)	قبل الإصلاح الاقتصادى	%٣,٤
	الإصلاح الاقتصادى	%٥,٣

المصدر:جمعت وحسبت من:

- وزارة التخطيط " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية " أعداد متفرقة
- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى" نشرة الاقتصاد الزراعـــى" أعـــداد متفرقة.

جدول٤. الاتجاه الزمني العام لتطور العمالة في مصر خلال الفترة(٨٨-٢٠٠٢)

المتغير التابع	النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام ص=ا+ب س	المتوسط الحسابي	معدل التغير السنوي%	$\bar{R}^2$	F
عدد العمال في مصر(مليون عامل)	ص=-٨٠٧,٣٧+٠,٤١س (-٤٢,٥)*(٤٣,٣)*	١٥,٤	٢,٧	٠,٩٩	*١٨٧٧,٩
عدد عمال قطاع الزراعة (مليون عامل)	ص=٩٩,٢٧+٠,٠٥٢س (-٣٠,٥٢)*(-٢١,٥٠)*	٤,٨	١,١	٠,٩٧	*٤٦٢,٣٠
الأجر السنوي للعامل الزراعي(جنيه/سنة	ص=٦٤٤,٣٥-٠,١٦٣س (٠,٢٤٣) (-٠,١٢٣)	٣١٩	-٠,٠٥	٠,٠٧٥	٠,٠١٥
إنتاجية العامل الزراعي(جنيه/سنة)	ص=-١٧٨٣٠٢+٩١س (٨,٦٤)* (٨,٧٩)*	٣٢٢٩	٢,٨٢	٠,٨٤	*٧٧,٤٢
إنتاجية العامل الغير زراعى (جنيه/سنة)	ص=٢٥٦١٧٣+ ١٣٣س (-٤,٤٤)* (٤,٦)*	٩٢٠٧	١,٥	٠,٥٩	*٢١,١٩
أجر العامل الغير زراعى (جنيه/سنة)	ص= -٦٨٥٨٣+ ٣٥,٢س (٤,٨)* (٤,٩)*	١٧٢٣	٢	٠,٦٣	*٢٤,٩
(الاجر/الإنتاجية) للعامل الزراعى	ص= ٦٠٢ – ٠,٣س (٦,٣٦)* (-٦,٢٥)*	١٠	-٣	٠,٧٣	*٣٩,١
(الاجر/ الإنتاجية) للعامل الغير زراعى	ص=- ١٩٣,٦ + ٠,١س (-٢,٤٨)* (٢,٧٢)*	١٨,٧	٠,٥	٠,٣١	*٧,٤
الإنتاج الزراعى (مليون جنيه)	ص= ١٤٣٣٦٠٩ + ٧٢٦,٣ س (-٩,٣٩٤)* (٩,٤٩٥)*	١٥٤٧٤	٤,٧	٠,٨٦	*٩٠,١٦

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (٣) ، وجدول (٤)

-الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير إلي قيم (t) المحسوبة .

- (*)معنوية عند مستوي أقل٠,٠٥

- $\bar{R}^2$ معامل التحديد المعدل

- (F)تمثل قيمة (ف) المحسوبة للنموذج

المراجع:

إبراهيم سليمان، محمد جابر، على إبراهيم: " **الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمدخلات الحزمة التكنولوجية الآلية والبيولوجية فى تنمية محصول القصب**"، مجلة حوليات العلوم الزراعية، عدد خاص لمجلة بحوث المؤتمر الخامس لبحوث التنمية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

إبراهيم سليمان، أسامة عويضه:" **السعة الاقتصادية لاستخدام مدخل العمل** "، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٤٩-٤٥٠)، مصر، ١٩٩٨.

إمام إمام حسب النبى: " **دراسة لبعض السياسات الاقتصادية الزراعية فى اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي فى مصر**" ، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧.

دومنيك سالفاتور:" **الاحصاء والاقتصاد القياسى**"، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجرو هيل للنشر، ١٩٨٢.

سعد زكى نصار:" **السياسة الزراعية فى اطار سياسات الإصلاح الاقتصادي فى مصر**" ، الندوة القومية للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية، وزارة الزراعة، القاهرة، مصر، يناير، ١٩٩٢.

سهرة خليل عطا: " **أثر سياسات التحرر الاقتصادي على التنمية الزراعية فى مصر**"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة ٢٠٠٢.

على زكى مصطفى: " **دراسة أثر التحرر الاقتصادي على اقتصاديات محصول القطن بمحافظة الغربية**"، المؤتمر السادس للاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد الثانى، ١٤-١٦ اكتوبر ١٩٩٧.

THE IMPACTS OF THE ECONOMIC REFORM POLICIES IN EGYPT ON EMPLOYMENT OF AGRICULTURAL LABOR

Soliman ,I, S.Mansour , M. Gaber and M. Alzaablawi
Dept. of Agric. Economics, Fac. of Agric., Zagazig Univ.

ABCTRACT:The Egyptian agricultural sector occupies a major role in labor force employment, particularly, the farm family labor. On the other Hand human labor is one of the major agricultural resources. Therefore, the development of human resources in agriculture communities is a principal determinant of development in Egypt. In addition, the expansion in capital accumulation (investment) would to reach its goals without a coincident investment in human resources development.

Accordingly, the objectives of this study are to investigate the impact of the economic reform and market liberalization policies on agricultural labor employment through estimating some economic indicators. These are the changes in the volume of agricultural labor and its share in total Egyptian labor, the changes in wage rate level and trend, the changes in agricultural labor productivity level and trend, and the ratio of wage rate to agricultural labor productivity. The levels and time trend of these indicators were compared during tow periods. The first was (1982-1987) as the period before the economic reform and market liberalization policies application. The second was the period (1988-2002) an era of economic reform and market liberalization. The relative efficiency of agricultural labor employment was investigated via a comparison between the indicators of agricultural labor employment versus those f non-agricultural labors.

The study relayed upon data from FAO, Arab Organization for Agricultural development, Central Agency for Public mobilization and Statistics and the publications of the statistical and economical department of the Egyptian ministry of agriculture.

The results showed that as the non-agricultural labor volume has increased during the economic reform era, it has decreased for agricultural labor due to agricultural mechanization and because the rural educated youth have favored employment opportunities of non-agricultural activities with a an increasing real wage rate. The agricultural labor productivity has increased over the economic reform era, even though, it's relative level to non-agricultural labor productivity has declined from one third to one fourth. As a result the ratio of agricultural labor wage rate to its productivity has deteriorated from about 21% before the economic reform program to 10% after completion of such program.

Key words: Employment, Economic Reform, agricultural sector